14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الثلاثاء - 17 مايو 2011 - العدد 15169
Tusday - 17 May 2011 - Issue 15169

www.14october.com

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لموضوع القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات

صنعاء / سبأ:

بـدأ مجلس الـشورى مناقشاته لموضوع القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات في تنفيذ المشاريع الحكومية في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس عبدُ العزيز عبد الغني في إطار الاجتماع السابع من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي 2011.

وفـي مستهل الجلسة قدمت اللجنة الاقتصادية بالمجلس تقريرها حول الموضوع قرأه رئيس اللجنة علي لطف الثور، وأعضاء اللجنة أعضاء مجلس الشورى الدكتور حسين عبد الخالق الجلال، وعبد العزيز ناصر الكميم والدكتور رشيد بارباع.

واستعرض التقرير المجالات التنموية ذات الأولوية في اليمن، والمتطلبات المباشرة وغير المباشرة لإنفاذ تلك المشاريع في إطار التنسيق المشترك بين الحكومة والدول والمنظمات المانحة.

ووقف التقرير أمام القدرة الاستيعابية الراهنة للحكومة في ما يتصل باستيعاب القروض والمساعدات، التي تشكل رافداً مهماً من روافد تمويل مشاريع التنمية في البلاد.

وتناول التقرير المعوقات العامة للاستثمار والسبل الكفيلة بالتغلب عليها بما يحقق الأهداف والغاية التي تتوخاها الحكومة بشأن تحفيز هذا القطاع المهم وتعظيم دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

وشدد التقرير على أهمية اعتماد أسس ومعايير واضحة في ما يتعلق بأولويات المشاريع الإنمائية التي يتطلب إدراجها ضمن الخطط الاستثمارية السنوية، وتحقيق التكامل المفترض بين البيانات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النمو على المستوى القطاعي.

وأوصى التقرير بأهمية التنسيق والتشاور المسبق بين الإدارات المركزية وفي مقدمتها الوزارتان المعنيتان التخطيط والتعاون الدولي، والمالية، والوزارات والهيئات والمؤسسات، من جهة وبين السلطة المحلية على مستوى المحافظات، والمكاتب التنفيذية التي تنضوي في إطار المحليات من جهة أخرى.

وأشار إلى أن هذا المستوى من التنسيق المسبق، يشكل أولوية في ما يتصل بتحديد المشروعات الحكومية ذات الأولوية التي تنفذ في المحافظات، ويتم تمويلها كلياً أو جزئياً من القروض والمساعدات الخارجية.

كما شدد التقرير على أهمية إعطاء الأولوية في تحديد تلك المشاريع وتنفيذها لقطاعات يتحقق بتطويرها توفير أسس متينة لتنمية مستدامة، مشيرا في هذا الخصوص، الى قطاع البنية التحتية، والتعليم الفني والتدريب المهني، بهدف ترقية أدائه ومخرجاته، وكذا البحوث والدراسات العلمية على مستوى المؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

وأوصى التقرير بتوحيد النظم المالية والمحاسبية والإحصائية والنماذج والجداول والاستمارات الخاصة بتقارير الرقابة والمتابعة والتقييم الدولي لمستوى تنفيذ المشاريع الحكومية الممولة كليا أو جزئيًا من قروض أو مساعدات خارجية.

كما أوصى بالدور المفترض للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في إنجاز مهام الرقابة والتقييم، ودور اللجنة العليا للمناقصات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

وأكد أهمية إلزام جميع الوزارات والهيئات والسلطات المحلية بالتقيد بتطبيق قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية في ما يتعلق بالإعلان عن المناقصات وإقرارها، وفقاً لمعايير الشفافية.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الثلاثاء ، وكان المجلس استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

حضر الجلسة وزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، وعدد من القيادات التنفيذية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والبنك المركزي اليمني، وممثلون عن الغرف التجارية والصناعية.

مسيرتان نسائية وطلابية بذمار تأييداً للشرعية الدستورية

ذمار / سبأ:

جابت عدداً من شوارع مدينة ذمار أمس مسيرة نسائية حاشدة تأييدا للشرعية الدستورية والأمن والاستقرار ورفضا للأعمال التخريبية والتحريضية ضد الوطن ومكتسباته التي تروج لها أحزاب (اللقاء المشترك).

ورددت المشاركات في المسيرة الهتافات ورفعن اللافتات المعبرة عن تأييدهن للشرعية الدستورية والقيادة السياسية والمبادرات الداعية إلى تعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة والحفاظ على الوحدة الوطنية.

وأدانت المشاركات كافة الأعمال الإجرامية والانتهاكات التي تمارسها أحزاب (اللقاء المشترك) التي تسعى من خلالها إلى النيل من الأمن والاستقرار والسكينة العامة وإرهاب المجتمع لتحقيق أهداف سياسية على حساب المصلحة الوطنية العليا.

وندين بالأعمال الإرهابية التي طالت منتسبي القوات المسلحة والأمن في عدد من مواقع الشرف والبطولة وما تعرض له منتسبو الأجهزة الأمنية والحرس الجمهوري في كل من رداع ومحافظة مأرب وفي بقية المناطق من الوطن ، واصفات تلك الأعمال بالجرائم الشنعاء التي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي.

وأشادت نساء ذمار بجهود جميع أبناء الوطن ممن سجلوا مواقف مشرفة في التصدي لكافة أعمال العنف والفوضى والتخريب التي تتبناها أحزاب (اللقاء المشترك) واثنت المشاركات على جهود منتسبي المؤسستين الأمنية والعسكرية في تعزيز الأمن والسكينة العامة والحفاظ على المكتسبات الوطنية وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية.

وألقيت خلال المسيرة عدد من الكلمات التي أكدت في مجملها أهمية تضافر جهود الجميع للتصدي لكافة المحاولات الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار والسكينة العامة ومحاولات أحزاب (اللقاء المشترك) الساعية إلى تعطيل المؤسسات العامة.

في السياق ذاته شهدت مدينة ذمار أمس مسيرة طلابية شارك فيها الآلاف من طلاب جامعة ذمار تأييدا للشرعية الدستورية ومطالبة باستمرار الدراسة في الجامعة.

وقد جابت المسيرة شوارع مدينة ذمار مرددة الشعارات التي تدين الأعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر تابعة لأحزاب(اللقاء المشترك)، الساعية إلى العنف والفوضى والتخريب وإعاقة الحياة العامة وتعطيل العملية التعليمية سواء في المرحلتين الأساسية والثانوية وكذا الجامعية.

وأكد المشاركون في المسيرة تأييدهم المطلق للشرعية الدستورية والقيادة السياسية والرفض لكافة أعمال العنف والانتهاكات التي تقوم بها تلك العناصر ومحاولاتهم تعطيل أعمال المؤسسات الوطنية بدءاً من المدارس والجامعات.

وأدان المشاركون الاعـتداءات المتكررة التي يتعرض لها أفراد المؤسستين الأمنية والعسكرية ضمن محاولات عناصر أحزاب (اللقاء المشترك) والقاعدة ثني منتسبي هاتين

المؤسستين الوطنيتين عن أداء دورهما في تعزيز الأمن والسكينة العامة في الوطن.

وطالبت المسيرة رئاسة جامعة ذمار وأعضاء هيئة التدريس بعدم الالتفات إلى الأصوات النشاز الساعية إلى إعاقة العملية التعليمية في الجامعة والعمل على تغليب المصلحة الوطنية ومصلحة الطلاب بدلاً من المصالح الحزبية والسياسية الضيقة.